مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

الكويت ١٦ يناير ٢٠٢٣

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم لكم بالاستجواب الموجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء السيد براك علي الشيتان بصفته، وذلك وفقا لأحكام المادتين (١٠٠ و ١٠١) من الدستور، ومواد اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (١٣٣، ١٣٤، ١٣٥).

وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام ،،،

مقدمة الاستجواب

عضو مجلس الأمة

د. جنان محسن رمضان

د. جنان محسن رمضان
عضو مجلس الأمة

- المرفقات: صحيفة الاستجواب (٥ صفحات)

مقدمة

نصت المادة ٥٠ من الدستور الكويتي على أن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها، وهو ما كان يتطلع له الشعب الكويتي الذي صوت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة سعيا نحو التغيير، وبحثا عن الاستقرار، متطلعا للنهوض من العثرات السياسية والكبوات الاقتصادية، قاصدا رد تحية الإصلاح للقيادة السياسية.

فقد عاشت الحياة الدستورية والنظام الديمقراطي في السنوات الأخيرة صراعات أوهنت روح الوطن وأنهكت حياة المجتمع الكويتي، فكانت الاصطفافات السياسية والتجاذبات الفئوية والقبلية والطائفية، وخلافات الأسرة الحاكمة، والاعتداءات على الأموال العامة، وبات القانون نصا بلا قيمة، والوطنية شعارا بلا هوية، وصار مسار الدولة مجهولا.

فكان خطاب سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، نيابة عن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، في الثاني والعشرين من شهر يونيو العام الماضي، خطابا سياسيا بقراراته واستثنائيا بإصلاحاته، إلا أن التوجيهات السامية كسرتها انحرافات السلطة التنفيذية، وانحدار الأداء الوزاري لا سيما الأفعال المناهضة للإصلاح التي ارتكبها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، فاختطف سلطات رئيس مجلس الوزراء، وانتزع صلاحيات الوزراء، وتسبب في هدم العلاقة بين السلطتين عوضا عن بنائها.

وتأتي صحيفة الاستجواب هذه، المكونة من ثلاثة محاور، لعلها تعيد لمجلس الوزراء سلطاته، وتتصدى لتجاوزات الوزير المستجوب الجسيمة على الدستور ومؤسسة مجلس الوزراء.

المحور الأول: إساءة استخدام سلطة مجلس الوزراء للمادة (٨٠) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

أوكل المشرع لمجلس الوزراء دون غيره منح معاشات استثنائية لحالات تخضع لتقديره، منها للوزراء وأعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجلس البلدي وكبار المسؤولين والقياديين في الدولة، وفي اجتماعه رقم (٤٩-٢٠٢٢/٣) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٨، وافق مجلس الوزراء على تعديل المعاشات الاستثنائية لأعضاء الحكومة الصادر بها المرسوم رقم (١٩١) لسنة ٢٠٢٢ ورفعها بقيمة ستة آلاف دينار كويتي.

وإذ صدر هذا القرار لاحقا لتقديم عدد من أعضاء مجلس الأمة اقتراحا بقانون بإلغاء نص المادة (٨٠) من قانون التأمينات بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٤، مما يصنع رابطا وثيقا بين الفعلين، وهو ما يؤكد سوء استخدام السلطة الممنوحة لمجلس الوزراء باستباق مناقشة مجلس الأمة المقترح، وما قد ينتهي له من تعديل تشريعي قد يمنع زيادة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة ومن في حكمهم، وهي حالة تعارض مصالح صارخه، كان حريا على مجلس الوزراء النأي عنها، لا سيما وأنه من استعجل مناقشة مرسوم قانون تعارض المصالح الذي أقره مجلس الأمة بمداولتين.

وعلاوة على ما سبق، يأتي قرار مجلس الوزراء بتعديل المعاش الاستثنائي للوزراء ورفعه في وقت كان مجلس الأمة ينتظر من الحكومة تقديم تصوراتها بتعديل معاشات المتقاعدين، ومناقشة مرسوم قانون بتعديل سلم الرواتب للموظفين الحكوميين، وفي وقت كان الشعب يأمل من السلطتين مناقشات جدية وقوانين حقيقية ترتقي بالبيئة الاقتصادية، وتطور القواعد التي يقوم عليها النظام السياسي للدولة، وتعيد بناء البنية التحتية المتهالكة، وتضع الخدمات الصحية والتعليمية والاسكانية على جادة التقدم والنماء.

ولم يقف سوء استخدام المادة عند هذا المستوى، بل أصدر مجلس الوزراء عددا من القرارات بمنح قياديين سابقين معاشات استثنائية رغم تقاعدهم منذ سنوات، بل أن بعضهم منح المعاش الاستثنائي بأثر رجعي لسنوات بالمخالفة لأبسط القواعد القانونية وفي تجاوز صارخ على المال العام ومبادئ العدالة والمساواة.

لقد جاءت قرارات مجلس الوزراء بتعديل المعاش الاستثنائي للوزراء وبعض القياديين السابقين صادما للمجتمع الكويتي، وضاربا بعرض الحائط كل مساع التعاون مع الحكومة، والجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر الخلافية، وهو ما يتحمل مسؤوليته السياسية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

المحور الثاني: صدور مراسيم تعيين قياديين في الدولة لا تنطبق عليهم شروط شغل الوظائف القيادية.

أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه رقم ٤٦-٣ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧ مراسيم بتعيين عدد من القياديين في الدولة، بحسب ما صرح به نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمنشور بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس الوزراء والموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الكويتية (كونا).

وعليه، تم توجيه سؤال برلماني إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في هذا الصدد بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٠، وحتى تقديم صحيفة الاستجواب لم تصل الإجابة البرلمانية، أو يُطلب تأجيل الإجابة على السؤال رغم مرور المدة الدستورية، لذا بات لزاما تحويل السؤال البرلماني إلى محور في هذا الاستجواب، وإدراجه في صحيفة المساءلة.

وإذ نؤكد على أن ترشيح الأفراد للمناصب القيادية حق للوزراء، إلا أن هذا الحق غير مطلق، بل مشروط بضوابط وضعها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويشرف على رقابتها ديوان الخدمة المدنية، وهي الجهة المسؤول عنها سياسيا الوزير المستجوب، وفي المقابل هو المسؤول سياسيا عن عرض قرارات الترشيح على مجلس الوزراء.

وقد نشرت صحيفة الأنباء في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٣ خبرا نقلا عن مصادر أن سمو رئيس مجلس الوزراء لم يصدر أي قرار باستثناء أي قيادي من شروط الترشح للوظائف القيادية، ولم ينفِ مجلس الوزراء عبر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بصفته مسؤولا عن ديوان الخدمة المدنية ما ورد من معلومات، وهو ما أعطى ارتياحا نيابيا وشعبيا بالتزام الحكومة بالضوابط المقررة في تعيين القياديين، إلا أن الحقيقة خالفت الواقع، إذ بات مؤكدا وموثقا وجود تجاوز على الضوابط ومخالفات كانت تستوجب على وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القيام بواجباته بأمانة وبدوره كوزير مسؤول بمنع تلك التجاوزات أو تصحيحها والالتزام بقسمه الدستوري.

وتسبب هذا السلوك بأزمة بين السلطتين مجددا، واعتراضا شعبيا على عدم الالتزام بالآلية القانونية في الترشيح للمناصب القيادية، وعليه يتحمل الوزير المستجوب المسؤولية السياسية عن تقصيره بالقيام بواجباته الرقابية بصفته وزيرا للدولة أولا، وثانيا بصفته رئيس مجلس ديوان الخدمة المدنية والمسؤول سياسيا عن ديوان الخدمة المدنية.

المحور الثالث: الفشل في القيام بالمهام الموكلة له بالتنسيق مع مجلس الأمة

اعتمد مجلس الوزراء باجتماعه رقم ٤٣-٣ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧ تشكيل اللجنة التنسيقية بين الحكومة ومجلس الأمة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء لتتولى التنسيق ووضع الأولويات بين الحكومة ومجلس الأمة بما يضمن تحقيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وفي اجتماعه رقم ٥٢-٣ المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٩ أكد مجلس الوزراء على استمرار جهود اللجنة التنسيقية الوزارية والتي يترأسها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالتنسيق بين السلطتين لتحديد الأولويات وتحقيق الإنجازات المأمولة لصالح المواطنين.

إلا أن مجلس الأمة تفاجأ برسالة واردة من وزير الدولة لشئون مجلس الأمة ووزير الدولة لشئون الإسكان بتاريخ ٢٠٢٣/١/٨ يبلغها بقرار مجلس الوزراء المتخذ في اجتماعه بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٩ والمتضمن استعجال عددا من مشروعات بقوانين، وقد عبر أغلبية أعضاء مجلس الأمة عن رفضهم لها بالتصريح، وسقطت الرسالة تحت قبة عبدالله السالم بالتصويت، وهو ما يؤكد على غياب التنسيق الحكومي مع مجلس الأمة ونوابه، وفشل اللجنة التنسيقية برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في تقريب وجهات النظر والوصول الى قائمة تشريعات متفق عليها.

وخلق هذا الفشل في التنسيق الحكومي النيابي أزمة سياسية حاده، منها على سبيل المثال تقديم عدد من أعضاء مجلس الأمة طلبا بمناقشة تقارير اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية البرلمانية بعد أن تراخت الحكومة بالقيام بواجباتها، فطلبت الحكومة في جلسة مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٠ تأجيل ادراج التقارير المذكورة، وفي جلسة ٢٠٢٣/١/١٠ عادت الحكومة وطلبت إرجاع التقارير إلى اللجنة المختصة، مما ترتب عليه صداما مع النواب وعلى إثره